



التوصيات

1. العمل على تحقيق التعاون بين الدولة وشركات التأمين من خلال السماح لشركات التأمين بالتعاقد مع العملاء مباشرة بمستوى تغطية ومميزات يختارها العميل بالإضافة الى برنامج التأمين الصحي الحكومي، أو إعطاء مهام التسوية المالية إلى شركات التأمين أو عن طريق تقديم التغطية التأمينية للمواطنين الراغبين في التعامل مع شركات التأمين عن طريق قسائم صحية بمبلغ القسط.
2. تقديم ورقة عمل لهيئة الرقابة المالية عن طريق الاتحاد المصري للتأمين تمهيداً لمناقشتها من خلال عقد ورشة عمل تجمع بين ممثلي قطاع التأمين الطبي والرعاية الصحية وممثلي الهيئة العامة للرقابة المالية وكذلك ممثلي الهيئة العامة للتأمين الصحي وذلك بعد دراسة ما تم تنفيذه من خطوات لمنظومة التأمين الصحي الشامل بمحافظة بورسعيد.
3. الإطلاع على تجارب الدول الأخرى في مجال التأمين الصحي للوقوف على الاستراتيجية التي انتهجتها تلك الدول فيما يتعلق بالتعاون بين التأمين الصحي الحكومي وشركات القطاع الخاص.
4. العمل على تضافر الجهود بين إتحادات مراقبي التأمين وإتحادات التأمين لتطبيق مبادئ التأمين الأساسية الإسترشادية بشأن خطط التعافي الإقتصادي لأسواق التأمين عقب جائحة كورونا.
5. قيام الجهات الإقليمية بدراسة إنشاء صندوق تأمين عربي لتغطية خطر الأوبئة والأمراض المعدية.
6. تعزيز العمل على تقديم كافة الخدمات التأمينية من خلال الوسائل الإلكترونية والتطبيقات الذكية وآليات الذكاء الاصطناعي.
7. قيام شركات التأمين وإعادة التأمين بدراسة مدى إمكانية تضمين شرط إضافي للوثائق وإتفاقيات إعادة التأمين خاص بخطر الفيروسات والأمراض السارية والمعدية.
8. إنشاء منصات إلكترونية لقطاع التأمين للتواصل بين حملة الوثائق والمستفيدين من قطاع التأمين بالدولة.
9. تحفيز شركات التأمين على إبتكار منتجات تأمينية جديدة بما يتناسب مع درجة التغير في المخاطر، والعمل على تعزيز مبادئ الإستدامة في أعمالها وفي الخدمة المجتمعية.
10. تبني التطبيقات الإلكترونية في مجال الخدمات المالية والتأمينية على نطاق أوسع (التسويق الإلكتروني، الإصدار الإلكتروني، التوقيع الإلكتروني، التسويات المالية الإلكترونية، الهوية الرقمية، التحصيل والسداد عن طريق التليفون)، والاستفادة من



- القنوات الرقمية وابتكارات "تكنولوجيا التأمين" الجديدة للتواصل مع العملاء ذوي الدخل المنخفض وخدمتهم، وكذلك تسهيل التواصل بين المريض ومقدم الخدمة.
11. يتعين على وسيط التأمين التواصل مع شركات التأمين وأطراف الصناعة لإيضاح الإحتياجات الخاصة بمختلف القطاعات المستهدفة، كما يجب عليه المشاركة الفعالة في تطوير المنتجات المناسبة لكل قطاع.
 12. تفعيل التعاون بين شركات الأدوية والمنتجات الطبية من جهة وقطاع التأمين الطبي والرعاية الصحية من جهة أخرى لتقديم خدمة أفضل للمواطن، وكذلك العمل على رفع وعي المواطنين بكيفية الوقاية من مختلف الأمراض وفائدة الكشف المبكر كنوع من إدارة الخطر أو محاولة التخفيف من وطأة الخطر.
 13. تحفيز المواطنين على استخدام التطبيقات والأنظمة التكنولوجية الحديثة والتي من شأنها تسهيل التواصل بين العميل ومقدم الخدمة مما يعود بالفائدة على أطراف منظومة الرعاية الصحية بأكملها وهي المواطن وشركة التأمين وشركات الرعاية الصحية.
 14. قيام الاتحاد المصري للتأمين بتبنى إقامة ندوة عن قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنتاهية الصغر وكيفية إيجاد تغطيات تأمينية مناسبة وتحفيز المواطنين على الحصول عليها.